جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2020

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

من إعداد الطالبان :

– رحماني حسين

– زقوني مختار

أمام اللجنة المتكونة من السادة نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2022/06/12

أ.د ..... (أستاذ ، جامعة ورقلة) رئيسا

أ. مخرمش عبلة (أستاذ مساعد " أ " ، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

د ..... (أستاذ محاضر " ب " ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2020

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

من إعداد الطلبة :

– رحماني حسين

– زقوني مختار

أمام اللجنة المتكونة من السادة نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2022/06/12

أ.د ..... (أستاذ ، جامعة ورقلة) رئيسا

د ..... (أستاذ محاضر " ب " ، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

د ..... (أستاذ محاضر " ب " ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

الإهداء

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على خير المرسلين وخاتم النبيين أهدي ثمرة عملي المتواضع: إلى التي إذا كتبت الأقلام تجف ولا تعطيها حقها، وإذا تكلم اللسان عجز ولا يعطيها حقها، إلى الغالية أمي الحنون، إلى مثلي الأعلى، إلى من علمني كيف تكون الحياة، والذي لم يبخل علي بشيء، أبي العزيز، إلى كل من شجعني وصبر طوال هذه الأعوام، وشاركني طريق النجاح وكان وراء كل خطوة أخطوها في طريق العلم والنجاح، إلى جميع إخوتي وأخواتي وكل أصدقائي وزملائي في الدراسة الذين أجد فيهم روح الصدق والوفاء والإخلاص، إلى الذين سهروا وتعبوا على تعليمنا وأوصلونا إلى طريق العلم والمعرفة.

رحماني حسين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى حبيبة قلبي وروحي أمي الغالية أطال الله بعمرها وبارك فيها، وإلى من رباني على حب الخير وعلمني معنى الحياة أبي الغالي أطال الله في عمره وبارك فيه، وإلى كل من علمني حرفا طيلة فترة دراستي من التعليم الابتدائي إلى الجامعة وإلى إخوتي الأحباء وكل من مد يد العون والمساعدة لإتمام هذا العمل كما نشكرهم على تعاونهم ومساعدتهم وحسن تفهمهم، وإلى كل من أحبهم في الله ونصح في الله ودعا لنا في ظهر الغيب، أحبكم في الله.

زقوني مختار

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.و نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر أستاذتنا المشرفة الأستاذة مخرمش عبلة، التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها المفيدة ونصائحها القيمة، فضلا عن استعدادها الدائم لتقديم المساعدة متى ما طُلب منها ذلك، لهذا نقول لها شكرا على تواضعك، شكرا على سعة صدرك وشكرا على تعاونك. وأسأل الله أن يجازيها عنا خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتها.

الملخص

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى وصف أثر العلاقة بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل ومعدل التضخم كمتغير تابع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة ARDL للفترة (1990- 2020) في الجزائر، حيث بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: إنفاق حكومي؛ معدل التضخم؛ تكامل مشترك؛ نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المبطئة ARDL.

Abstract: This study aimed to show the impact of government on inflation in Algeria over the period 1990–2019, where the independent variable government and the dependent variable is inflation. On theoretical part, the study relied on the descriptive and analytical approach, while the practical part relied the econometric approach, for estimate we used the autoregressive distributed leg model ARDL during the period 1990– 2020. The study results that government has a long run relationship on inflation in Algeria.

Key words: Government Spending; Inflation; Cointegration; Autoregressive distributed leg model ARDL.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	IV
شكر وتقدير	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم	
تمهيد	1
المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتضخم	2
المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي والتضخم	2
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي والتضخم والعلاقة بينهما	4
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	7
المطلب الأول: الدراسات السابقة	7
المطلب الثاني: الدراسة الحالية	8
خلاصة	11
الفصل الثاني: دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر	
تمهيد	13
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	14
المطلب الأول: الطريقة المعتمد عليها في الدراسة	14
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	15
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	16
المطلب الأول: تقديم النتائج المتواصل إليها	16
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	25
خلاصة	29
خاتمة	31
المراجع	35
الفهرس	37

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الفرق بين الدراسات السابقة والحالية	9
(1-2)	المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة (معدل التضخم- الإنفاق الحكومي)	16
(2-2)	معاملات الارتباط بين متغيرتي الدراسة	17
(3-2)	اختبار ADF عند المستوى	18
(4-2)	اختبار ADF عند الفرق الأول	18
(5-2)	اختبار PP عند المستوى	19
(6-2)	اختبار PP عند الفرق الأول	19
(7-2)	أفضل خمس صيغ مقدرة لنموذج ARDL	19
(8-2)	تقدير نموذج ARDL	20
(9-2)	نتائج اختبار Breusch -Godfrey للارتباط الذاتي	21
(10-2)	نتائج اختبار ARCH لتجانس تباين الأخطاء	22
(11-2)	اختبار الحدودbound test	23
(12-2)	تقدير علاقة معدل التضخم في الأجل الطويل	23
(13-2)	تقدير علاقة معدل التضخم في الأجل القصير	24

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	مقاييس الشكل المقدرة لسلسلة البواقي	22
(2-2)	المجموع التراكمي للبواقي الخاصة بالنموذج	25

المقدمة

المقدمة

إن الدراسة النظرية للنفقات العامة لقيت اهتماما بالغا في المدة الأخيرة وذلك لتعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بحيث تسعى كل دولة من خلال الإنفاق العام والأدوات الأخرى للمالية العامة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق استقرار الاقتصادي ومحاربة البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ،تشجيع الاستثمار ،تحقيق التنمية ،أعاده الأعمار ،رفع مستوى معيشة طبقات ذات الدخل المنخفض، والتقليل من التباين في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

ولعل أهم هذه الأهداف هو محاربة التضخم وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وهذا نظرا لما لهذه الظاهرة (التضخم) من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية منها والمتقدمة، وبالتالي يبقى طموح أي دولة هو تخفيض معدل التضخم إلى مستويات دنيا. (حسب الاقتصاديين المعدل الطبيعي للتضخم يكون ما بين 1٪ الى 3٪).

وتحقيقا لهذه الأهداف نهجت السلطات الجزائرية سياسة الإنفاق العام من أجل بناء الاقتصاد الجزائري وإعادة هيكلته وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تميز الإنفاق العام الجزائري بالارتفاع خاصة من سنة 2001 وذلك بسبب زيادة إيرادات الدولة الناتجة من تحسين أسعار النفط في الأسواق الدولية، فالتوسع في الإنفاق العام كانت سياسة السلطات الجزائرية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة والتضخم.

✓الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة من 1990 إلى 2020؟

يتفرع السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية

- ✓ ما هي العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و معدل التضخم في الجزائر ؟
- ✓ ما مدى فعالية نموذج ARDL في قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم؟
- ✓ كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر؟

✓ الفرضيات

- ✓ توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر.
- ✓ لنموذج ARDL فعالية جيدة في قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم.
- ✓ يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل طردي على معدل التضخم في الجزائر.

✓أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات:

1/ تعاظم دور الدولة في الاقتصاد جعلها تستخدم أدوات السياسة المالية ومنها سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيق أهدافها الاقتصادية مما يؤثر ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية ك التضخم؛

2/ الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بظاهرة التضخم ومراحل تطوره خلال فترة المدروسة .

3/ إسقاط الضوء على أهم الأدوات المستخدمة معالجة ظاهرة التضخم .

✓أهداف الدراسة

- توضيح نوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

- معرفة مدى تأثير متغيرات الدراسة في كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد الجزائري من سنة 1990 إلى2020.

- قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2020).

✓دوافع اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلي:

- جعل هذا الموضوع كإشارة بشأن توجيه نظر الباحثين نحو الاهتمام بإعداد أبحاث أخرى ودراسات في هذا الموضوع.

محاولة تقديم إضافة للدراسات في هذا الميدان.

✓حدود دراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي

الحدود المكانية: تتمثل في الاقتصاد الجزائري

الحدود الزمنية: تشمل الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2020

✓المنهج المتبع

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي التقديم الجانب النظري؛ والمنهج التجريبي للكشف عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدل التضخم باستخدام الأسلوب القياسي وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL واستخلاص النتائج ثم مقارنتها مع النظريات، والدراسات السابقة.

✓الصعوبات الدراسة

. صعوبة الحصول على الإحصائيات.

. التضارب والاختلاف في بعض الأفكار النظرية والإحصائيات المقدمة من جهة أخرى.

✓هيكل الدراسة

لإنجاز الدراسة و الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين وكان على شكل التالي:

تناولنا من خلال الفصل الإنفاق الحكومي وعلاقته بالتضخم والتي تم توضيحها من خلال مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي والتضخم، أما المبحث الثاني عرضنا فيه بعض من الدراسات السابقة في الموضوع باللغة العربية و الأجنبية.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية توضح أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم حيث تم تقسيمه بدوره إلى مبحثين. تم تطرق في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات النموذج المتبع في الدراسة حيث عرضنا مختلف البيانات والمتغيرات المتعلقة بالدراسة وكذا مواصفات النموذج الذي تم تطبيقه، بالنسبة للمبحث الثاني كان عبارة عن القيام بمجموعة من الاختبارات بواسطة برنامج Eviews12 وهذا من خلال المعطيات التي تم تجميعها واستخلاصها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية في الإنفاق الحكومي والتضخم

تمهيد:

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور أزمات جديدة متتالية الكساد والتضخم، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة، عملت على تشخيص أسباب هذه الأزمات، وطرق علاجها. حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي. ومن خلال هذا الصدد يبرز الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي يبين مدى أهميته سواء من الجانب الاجتماعي، أو الجانب الاقتصادي، وذلك لارتباطه بتطور الدولة في الاقتصاد الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي، وتجنب الأزمات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تقديم دراسة نظرية شاملة لمختلف المتغيرات المتعلقة بالدراسة، وكذا التعارف المتعلقة بالإنفاق الحكومي والتضخم، والنظريات المفسرة لهما، والعلاقة التي تجمع بينهما، ولتوضيح أكثر معالم هذا الموضوع قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية التي عالجت موضوع الإنفاق الحكومي والتضخم، وطرق دراستها والنتائج إلي توصلت إليها.

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتضخم

ازدادت أهمية الدراسة السياسة الإنفاق الحكومي في الفترة الأخيرة ،باعتبارها أحد أهم أدوات السياسة المالية مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية. وبالتالي فهو يساهم بشكل أو بآخر في خلق مشكلة التضخم. وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف لمفهوم الإنفاق الحكومي من جانب والتضخم الاقتصادي من جانب أخر، مع إبراز أهم النقاط الأساسية المتعلقة بهما.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي والتضخم

نتناول في هذا المطلب عموميات حول الإنفاق الحكومي والتضخم.

أولا: الإنفاق الحكومي:

فيما يلي نقدم تعريف وتقسيم الإنفاق الحكومي

1- **تعريف الإنفاق الحكومي:**

يمكن تعريف النفقة العامة كما يلي:

يعرف على انه مجموع المبالغ النقدية يقوم القطاع الحكومي بأنفاقها من اجل تحقيق المصلحة العامة، أو أنها مبالغ من المال تخرج من الخزينة باعتبارها جهة عامة بغرض إشباع الحاجات العامة لتحقيق المنفعة العامة للأفراد المجتمع[1]

- يعرف الإنفاق الحكومي بأنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

- وتعرف أيضا بأنها تلك المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات كالأجور والرواتب والمشتريات الحكومية من السلع المختلفة.

للنفقة العامة لثلاثة أركان أو عناصر أساسية وهي:

-النفقة العامة مبلغ نقدي: النفقة العامة تحتم استعمال مبلغ النقدي تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة ثمنا لماذا تحتاجه من المنتجات السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة

-صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى سلطاتها المكونة لها: لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق لأداء الخدمة العامة بمثابة نفقة عامة إلا إذا صدر من شخص عام ويتوفر هذا الركن بوضوح متى كانت النفقة الصادرة من الحكومة التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة.

[1] حسام علي داوود: مباد الاقتصاد الكلي، المجلد 03، عمان الأردن دار المسيرة للنسر و التوزيع، 2013، ص:141 .

[2] ناشد سوزي عدلي: أساسيات المالية، المجلد: 01، بيروت لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص: 25 .

– النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: ويجب أخيرا باعتبار المبالغ النقدية التي تنفقها الأشخاص العامة بمثابة نفقة عامة أن تكون الغاية منها أداء خدمة عامة ينتج عنها تحقيق نفع عام يستفيد منه مجموع المواطنين وليس فردا معينا بالذات.[1]

2– تقسيمات النفقات العامة:يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة من أهم تلك المعايير:

✓معيار طبيعة النفقة: واستنادا إلى هذا المعيار يتم تمييز بين نوعين من النفقات:

• النفقات الحقيقية:وهي التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل الرواتب الموظفين والمستخدمين الدولة وشراء الأجهزة والفوائد التي تدفعها على القروض العامة.

• النفقات التحويلية: تتمثل هذه المجموعة من النفقات في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، القطاع المنزلي، القطاع الإنتاجي، وقطاع العالم الخارجي.

✓معيار دورية النفقة:وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة والحكومية إلى نوعين نفقات جارية ونفقات رأسمالية:

النفقات الجارية العامة (العادية) وهي تلك النفقات التي يترتب على إنفاقها زيادة في الرأس المال الإنتاجي بالمؤسسات والهيئات الحكومية أو العادية ويتصف هذا النوع من النفقات بالدورية أي تكرار سنويا.

النفقات الرأسمالية (الاستثمارية):ويقصد بالنفقات الرأسمالية النفقات الاستثمارية الاستثمار في الأصول لفترة زمنيه طويلة عند قيام الدولة بإنشاء مباني ومشاريع إنتاجية أو إقامة الطرق....الخ.

✓معيار الهدف من النفقة: استنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة إلى ثلاث مجموعات:

. النفقة العامة الإدارية: وهي تلك النفقات العامة اللازمة لإدارة كافة المرافق العامة وتشمل هذه النفقات الرواتب والأجور والمكافآت والبدلات...الخ وكل النفقات الضرورية لقيام الدولة في وظيفتها الإدارية.

النفقة العامة الاقتصادية: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بعدة خدمات تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها.

بطاقات العامة الاجتماعية:وهي تلك النفقات التي يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة.[2]

ثانيا:التضخـــم:

نعرض فيما يلي تعريف و أنواع التضخم.

1– تعريف التضخم:التضخم تعريف متعددة أهمها

---

[1] جرادي ستي، ميموني نادية: أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة " 1970-2019 "، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2020-2021، ص: 04 .

[2] د. دعمي الحاج، د. عوينان عبد القادر: أثر سياسة الإنفاق العام على معدل التضخم حالة الجزائر 1990 – 2017، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد: 06، العدد: 01، 2021، ص: 04.

– التضخم هو ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور القوة الشرائية في أسواق السلع والخدمات.

– التضخم هو زيادة ظاهرية ومستمرة في كمية النقود تؤدي لزيادة حجم الطلب الكلي فإذا لم يستطع العرض الكلي مجاراة الطلب الكلي يؤدي ذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار.

2– أنواع التضخم:

التضخم الجامح: هو مرض اقتصادي ينشأ في ظل الظروف قاسية كالحرب وسوء إدارة السياسية أو انتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد قائم على السوق.

التضخم المتسارع: ويقصد به ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة تتراوح بين ثلاثة بالمائة إلى عشرة بالمائة سنويا.

التضخم الزاحف: يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي إن هذا الارتفاع يكون بطيئا ويمكن السيطرة عليه.

وينتج عن هذه الظاهرة الجملة من الآثار أهمها: انخفاض قيمة النقود، انخفاض الشديد في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة كما يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة.[1]

المطلب الثاني:النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي والتضخم والعلاقة بينهما:

في هذا المطلب نتناول النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي والتضخم.

الفرع الأول: النظريات المفسرة الإنفاق الحكومي:

فيما يلي أهم النظريات التي تناولت الإنفاق الحكومي.

أولا: النظرية التقليدية:

لم يكن للإنفاق الحكومي الأهمية التي يحتلها في الوقت الحالي فقد أهملت النظرية التقليدية نسبيا موضوع الإنفاق الحكومي ولم تتعرض له بإسهاب والتفصيل مناسبين بل اتجهت في دراستها للبحث والتركيز بصفه أساسيه على الجوانب الفنية والقانونية وخاصة على القواعد التشريعية المنظمة للعمليات الإنفاق الحكومي وعلى وسائل الرقابة عليها دون أن توجه الاهتمام إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي والعوامل التي تحدد حجمها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد القومي وإلى أنواع الإنفاق الحكومي وأثار كل منهما على مستوى النشاط الاقتصادي والتوزيع الموارد الاقتصادية بين المجالات الإنتاج المختلفة والى أثرها في التوزيع وإعادة التوزيع الدخل القومي فالفكر التقليدي ارتبط في مجموعة بمفهوم الدولة الحارسة التي تتميز نفقاتها :أولا بالضالة حجمها أي ضرورة حصر وتقييد الإنفاق في أضيق الحدود ولا عل فكره الاقتصاد سيء وعبارته المشهورة إن أفضل النفقات اقلها حجما هي خير ما يعبر عن هذا الاتجاه .

[1] د. سارة برحومة, رابح بلعباس: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا "2000-2016" مجلة الباحث، 1112-3613، 2019 ص: 51.

حياد تلك النفقات أي لا يؤثر الإنفاق في التوازن الاقتصاد القومي أو في تحديد اتجاهات نموه أو في أسلوب التوزيع الناتج القومي بعبارة أخرى إن يكون الإنفاق الحكومي محايدا لا يؤثر في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يميز التقليديون بين الإنفاق العام والخاص فاعتبرت النظرية التقليدية كل منها إنفاقا استهلاكيا غير منتج وتضييعا للثورة القومية لذلك يجب ان ينحصر في أضيق الحدود لتقليل الاستهلاك وزيادة الادخار في تكوين الرأس وتوجيهه للصناعة والتجارة وزيادة الإنتاج[1]

ثانيا:النظرية الكينزية

بعد انتشار الفكر الكنزي خرجت الدولة من منطقه الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ، وذلك لزيادة معدل نمو الاقتصاد القومي وهذا ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام وتعدده من ناحية فقد ازداد الحجم الإنفاق وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع وتخصيص موارد الإنتاج ومختلف الاستخدامات والتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق توازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة قومية شاملة تملك الدولة مطلقة في تنفيذها ، فقد أيد الفكر الكينزي ازدياد حجم الإنفاق الحكومي وتعدده سواء كان ذلك من أجل الإعانات أو القيام بالمزيد من الاستثمارات العامة وذلك بقصد زيادة الدخل القومي، كما دع الفكر الكنزي إلى ضرورة التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد رتب على ذلك اتساع وظائف الدولة وهذا يعني زيادة في حجم الإنفاق الحكومي فهو لم يقتصر على الأمن والدفاع بل تعدها إلي الإنفاق على السلع والخدمات العامة،وعليه يمكن القول. أن حجم الإنفاق يعتمد على دور الدولة وتدخلها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني:النظريات المفسرة للتضخم

فيما يلي أهم النظريات التي تناولت الإنفاق الحكومي.

أولا:النظرية الكلاسيكية في التضخم

ويعتمد رواد المدرسة الكلاسيكية في تفسيرهم لظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود التي تنظر إلى التضخم من خلال زيادة التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، هذه الزيادات يعتبرها الاقتصاديون الكلاسيك الناشئة عن زيادات في كمية النقود المعروضة بحيث تعتبر معادلة التي صاغها

Irving Fisher 1867-19947 كان نقطة بداية في النظرية كمية النقود وتنص هذه المعادلة على:

$$MV=PT$$

إذن

M: عرض النقود P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المعاملات V: سرعة تداول النقود

[1] جرادي ستي، ميموني نادية: مرجع سبق ذكره، ص: 07.
[2] جرادي ستي، ميموني نادية: مرجع سبق ذكره، ص: 08.

يقيس الجانب الأيسر من هذه المعادلة والمتمثل في عرض النقود وهو المتغير خارجي يتحدد مقداره بواسطة البنك المركزي وسرعة تداول النقود وهي متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية لإنجاز المعاملات خلال مده زمنيه معينه مقدار الإنفاق الكلي في الاقتصاد الذي يجب إن يتساوى مع الجانب الأيمن والمتمثل في المستوى العام للأسعار وحجم المعاملات وهو دالة في مستوى الدخل بحيث يتمثل هذا الجانب بالقيمة النقدية الناتج القومي .

تفترض النظرية الكلاسيكية الثبات سرعة تداول النقود V وعدم تغييرها في الأجل القصير ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل من بينها مدى تقدم نظام الائتمان ودرجة استخدام التسهيلات التي يقدمها النظام الدفع في المجتمع حجم الدخل الحقيقي .... الخ كما تفترض النظرية الكلاسيكية أيضا ثبات حجم المعاملات T وهو الأخر في الأجل القصير، وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار P يتغير تبعا لتغير كمية النقودM أي أنه يرتفع أو ينخفض إذا زادت أو نقصت كمية النقود المتداولة[1]

ثانيا: النظرية الكينزية

وجه كينز انتقادات جوهرية لتفسير المدرسة الكلاسيكية للتضخم ،على أنه ناتج للزيادة في عرض النقود ،رافضا لذلك بتلك العلاقة الوثيقة بين التغير في الكمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار. حيث يرى أن التغير في كمية النقود وحدها لا تكفي لإحداث التضخم. من هنا نرى أن كينز أعطى للنقود دورا ثانويا وتأثيرا غير مباشر في النشاط الاقتصادي .وذلك عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة الذي بدوره يحدد حجم استثمار ومن ثم مستوى الدخل القومي.

كما أكد على أهمية سرعة التداول الداخلية، يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، فقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة والسرعة دوران الدخل التي ينجم عنها انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد. كما ركز كينز على إمكانية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج، اعتبارا إمكانية وجود حالة عدم تشغيل كامل للموارد.

يرى رواد هذه المدرسة أنه لابد من الحد من التوسع النقدي في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل، حيث تنعكس زيادة عرض النقود في شكل زيادات متتالية في الأسعار دون أن تكون مقرونه بالزيادة حقيقية في الإنتاج. كما أكد أن مستوى الأسعار يعتمد أيضا على العائدات النقدية السائدة والسياسات الاقتصادية للحكومة، أي أن التحليل الذي قدمه كينز يعتمد بالأساس في التفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. [2]

ثالثا: النظرية النقدية

أعطت النظرية النقدية أهمية كبيرة لكمية النقود المتداولة كمحدد لمستوى الأسعار. مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الدخل الحقيقي ،والتغير في الطلب على النقود ،كمفسر للارتفاع العام لمستوى الأسعار. ويعد هذا الطرح أكثر

[1] علي العمري، عز الدين وادي: نمذجة قياسية لمحددات التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة في الجزائر خلال الفترة "1990-2018" ، المجلد:08، العدد: 02، 2020، ص:303.

[2] عبد المطلب ، عبد الحميد: السياسة النقدية و استقلالية البك المركزي ، الطبعة الأولى، دار الجامعية ، الإسكندرية، 2013، ص147.

واقعية وصالحيه بالمقارنة مع النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، حيث تعتبر المدرسة النقدية بقيادة فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية.[1]

تركز هذه المدرسة على العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار. فقد اعتمدت النظرية النقدية في التفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود المطروحة من طرف الاقتصاديين الكلاسيك مع إعطائها تفسيرات وتطورات جديدة، إذ يرى رواد هذه المدرسة أن ظاهرة التضخم ناتجة عن اختلال توازن بين عرض النقود والطلب عليها بمعنى أن أي زيادة في المعروض النقدي سيؤدي حتما إلى الارتفاع في مستوى الأسعار ،مع وجود علاقة بين زيادة المستوى العام للأسعار والنمو في الكمية نقود متداولة.[2]

المبحث الثاني: : الإطار التطبيقي للإنفاق الحكومي والتضخم

من أجل دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم. كان لازما علينا تناول العديد من الدراسات السابقة في الموضوع وحسب اطلاعنا في حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع مذكرتنا، هناك عدد من الدراسات والبحوث العلمية التي أشارت إلى هكذا نوع من المواضيع وبالتالي سوف نقوم في هذا المبحث تقسيمه إلى مطلبين نتطرق في الأول إلى الدراسات السابقة العربية أما الثاني فنخصصه للدراسات السابقة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

فيما يلي نقدم بعض الدراسات التي تطرقت لموضوع الانفاق الحكومي و معدل التضخم

أولا: الدراسات السابقة بالعربية

✓دراسة (المقراني،2015)، حول أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988 إلى 2012 استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية وقد توصلت الدراسة إلى هناك علاقة طردية ضعيفة بالتأخير واحد بين الإنفاق العام ومعدل التضخم، وأن هناك العلاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة بالتأخير فإذا ارتفعت النفقات العامة الحقيقية في السنة معينة يرتقب انخفاض معدل البطالة في السنة التي تليها.

✓ دراسة (سارة برحومة ورابح بلعباس 2017) والتي قاما من خلالها بتحليل أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر (2000-2016) باستعمال نموذج ARDL وخلصت دراسة إلي وجود علاقة سببية وطويلة الأجل ,أما في المدى القريب فيتأثر التضخم طرديا بالإنفاق بتأخير زمني واحد.

✓دراسة ناويس أسماء قوريش (سنة 2018) تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي وتوصلت الدراسة إلى أن الصدمات الإنفاق الحكومي الاستثماري هي أكثر تفسيرا لتقلبات التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي التضخم كمتغير تابع معبرا عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك ومتغيرات مستقلة ممثلة في الإنفاق العام الاستثماري كالنسبة من الإنتاج المحلي.

[1] Frank, R. H, Bernanke, B. S. Principles of economic (ed, 3),New York: McGraw-Hill,2007.pp: 662-664.
[2] Slavin, S, L, economic (ed, 6) ,New York: McGraw-Hill,2002.p: 410.

ثانيا: الدراسات السابقة بالأجنبية

✓دراسة (Tayfun Gunana,2004)، حول العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم في تركيا خلال الفترة 1950 إلى 2001 في الأمدين القصير والطويل باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء والسببية فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الإنفاق العسكري والتضخم في تركيا في الأجلين القصير والطويل.

✓دراسة (Tai Dang Nguyen,2014)، حول أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الدول الآسيوية الناشئة: الهند،وفيتنام وإندونيسيا للفترة (1970-2010)، في الأمدين القصير والطويل، باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى أن للإنفاق الحكومي أثر إيجابي على التضخم في الدول الثلاث في الأمد الطويل، أما في المدى القصير فهناك أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على التضخم في الهند، أما في إندونيسيا فهناك أثر سلبي للإنفاق الحكومي على التضخم، أما في الفيتنام فإن العلاقة السببية تنطلق من التضخم باتجاه الإنفاق الحكومي في المدى القصير.

✓دراسة (David Oluseun Olayungbo 2013)

حول الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا، حيث حاول الباحث دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1970-2010)، وأظهر اختبار السببية أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والتضخم بحيث إن انخفاض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم ومن خلال نموذج VAR اتضح أن الضغوطات التضخمية تبقى تابعة للإنفاق الحكومي أي أن ارتفاع التضخم ناتج عن انخفاض الإنفاق الحكومي.

المطلب الثاني: الدراسة الحالية

أولا: مساهمة الدراسة الحالية

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار أثر الإنفاق الحكومي على التضخم وذلك اعتمادا على جملة من النماذج القياسية في الاقتصاد.

وقد استعنا في هذا الاختبار بكل من النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تشير مختلف الدراسات على المجمل إلى وجود أثر الإنفاق الحكومي على التضخم وفق علاقة طرديه عكسية وذلك من بلد إلى أخر إضافة إلى المتغيرات الدراسة التي تمثلت في الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، السعر الصرف دينار الجزائر مقابل الدولار، معدل التضخم، الناتج الداخلي الخام المتغيرات تخص الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم كم متغير تابع وذلك باستخدام بيانات سنوية تخص الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2020، و بالاستناد على اختبار التكامل المشترك ،وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي EVIEWS12.

ثانيا: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الجدول رقم (1.1) الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة العربية			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	
موضوع دراسة	أثرا لإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم	اثر الإنفاق العام على التضخم	تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم	أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم
الهدف	تفسير العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم	تحليل أثر الإنفاق العام على التضخم	قياس أثر الإنفاق العام على التضخم	أثر العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2012-1988	2000- 2016	1990- 2016	1990- 2020
طريقة المعالجة	نموذج ARDL	نموذج ARDL	نموذج VAR	ARDL
أهم النتائج	-وجود علاقة طردية ضعيفة بين النفقات ومعدل التضخم	وجود علاقة سببية وطويلة الأجل ,أما في المدى القريب فيتأثر التضخم طرديا بالإنفاق بتأخير زمني واحد.	أن الصدمات الإنفاق الحكومي الاستثماري هي أكثر تفسيرا لتقلبات التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق الحكومي	وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والتي يمكن تقديرها بمعلمة تصحيح الخطأ التي أثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

الجدول رقم (1.1) الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	
موضوع دراسة	العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم	أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الدول الآسيوية الناشئة	أثر الإنفاق الحكومي على التضخم	أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم
الهدف	علاقة سببية في الاتجاهين بين الإنفاق العسكري والتضخم	العلاقة السببية تنطلق من التضخم باتجاه الإنفاق الحكومي في المدى القصير	العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم	أثر العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم
عينة الدراسة	تركيا	الهند،وفيتنام وإندونيسيا	نيجيريا	الجزائر
فترة الدراسة	2001-1950	1970- 2010	1970- 2010	1990- 2020
طريقة المعالجة	نموذج VAR	نموذج VAR	نموذج VAR	ARDL
أهم النتائج	وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الإنفاق العسكري والتضخم في تركيا في الأجلين القصير والطويل.	وجود أثر إيجابي على التضخم في الدول الثلاث في الأمد الطويل	أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والتضخم بحيث إن انخفاض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم	وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والتي يمكن تقديرها بمعلمة تصحيح الخطأ التي أثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا إبراز الجزء النظري لتأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم فتبين أن القطاع العام يسعى إلي دعم تواجده وذلك لتفعيل الأداء الاقتصادي للدولة في التنمية الاقتصادية للأنشطة حيث أثارت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم جدلا كبير بين مختلف الاقتصاديين ذلك لما لها من أثر ودور مزدوج سواء من الجانب الايجابي أو سلبي .

فيعبر التضخم عن الارتفاع المتتالي في مستوى العام للأسعار فقد تعددت النظريات التي تناولته من حيث مفهومه وأسباب نشأته . وذلك لما له من تأثير على اقتصاديات العالم فتختلف درجة تأثيره باختلاف تأثير اقتصاديات بلدان العالم لذلك تحاول دول تحكم والتأثير على التضخم باستخدام سياسات ومن بين هذه السياسات السياسة المالية .

ومن خلال هذا يمكننا القول أن الدولة تستغل السياسة المالية للتأثير على التضخم الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي وذلك في الآجال القصيرة والطويلة .

الفصل الثاني: دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر

تمهيد:

نهدف من خلال هذا الفصل إلى التعرف على كيفية تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر وذلك خلال الفترة 1990- 2020 بإتباع المنهج القياسي حيث يتم التركيز على دراسة وتحليل البيانات المتاحة وذلك باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية والاقتصادية، كمقاييس النزعة المركزية والتشتت... واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة ARDL لتحديد العلاقة التوازنية طويلة المدى. بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى المبحثين التاليين:

- ✓ **المبحث الأول**: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- ✓ **المبحث الثاني**: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يمثل هذا المبحث بالنسبة للدراسة جزء أساسي لمعرفة العلاقة بين المتغيرات ومدى تأثرها بعضها البعض من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، بحيث يشتمل على الطريقة المعتمد عليها في الدراسة من خلال المطلب الأول وتحديد الأدوات المستخدمة في جمع بيانات الدراسة ومعالجتها من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: الطريقة المعتمد عليها في الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب التعريف بمجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

الفرع الأول: المنهجية المتبعة

حاولنا أن نعتمد في بحثا هذا بالنسبة للجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي "الذي يهتم بتحديد الواقع أو جمع الحقائق عنه وتحليل بعض جوانبه، بما يساهم في العمل على تطويره" والذي من خلاله يتم دراسة الواقع بشكل مركز وبكافة تفاصيله وتحليل الظاهرة المدروسة، وبعد أن ينتهي من دراسة هذه الظاهرة يقوم بعقد المقارنات بينها وبين الظواهر الأخرى ومن ثم يحللها. وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية المشكلة[12].

أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج القياسي وذلك بغرض الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والربط بينهما. وهو المنهج الذي يعتمد على التجربة العلمية كوسيلة للحصول على البيانات والمعلومات، وذلك بتحديد مشكلة ومعالم البحث أولا ثم صياغة الفرضيات ووضع تصميم تجريبي يتم فيه ضبط متغيرات الموضوع والأدوات المستخدمة ثم استخراج النتائج وتحليلها.[13]

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في دولة الجزائر ، أما فيما يخص عينة الدراسة فتمثلت في البيانات المسجلة للمتغيرين من سنة 1990 إلى غاية 2020 .

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

بغرض تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر سنقوم باستعمال متغيرين هما:

- **المتغير التابع:** يتمثل في معدل التضخم "INF " لدولة الجزائر لـ 31 سنة؛ويعرف التضخم بأنه ارتفاع مستوى العام للأسعار .
- **المتغير المستقل:** يتمثل في الإنفاق الحكومي " G" لدولة الجزائر لـ 31 سنة.ويعرف الإنفاق الحكومي بأنه المبالغ المالية التي تقوم السلطة العمومية بصرفها بقصد تحقيق منفعة عامة .

طريقة جمع البيانات: اعتمدنا في بحثنا هذا على مصدرين أساسيين لجمع المعلومات وذلك على النحو التالي:

المصادر الثانوية: لجأنا في بحثنا هذا للحصول على معلومات حول الإطار النظري إلى مصادر ثانوية والتي تتمثل في الأبحاث والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وهي الأطروحات والمقالات والمراجع المختلفة من الكتب.

المصادر الأولية: قمنا باللجوء إلى **الديوان الوطني للإحصاء** كمصدر أولي لجمع المعلومات المعالجة للجانب التطبيقي من اجل القيام بدراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم.

---

[12] مدحت أبو النصر ، **قواعد ومراحل البحث العلمي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 131-132.

[13] كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حماة، 2016، ص67.

بيانات الدراسة: أخذت بيانات الدراسة لقيم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم لدولة الجزائر والبيانات موضحة في الملحق (أ) والملحق (ب).

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لغرض تحليل سلوك متغيرات الدراسة و تحديد العلاقة بينهما نستخدم الادمات الإحصائية التالية

الفرع الأول: المقاييس الإحصائية

بهدف وصف وتنظيم البيانات الإحصائية للظاهرة قيد الدراسة فقد تم الاعتماد على بعض المقاييس الإحصائية من أجل فهم وإبراز بعض خواص متغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:[14]

- **التباين:** يعرف على أنه الوسط الحسابي لمربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي.
- **الانحراف المعياري:** هو الجذر ألتربيعي للتباين.
- **الوسط الحسابي:** يعتبر المتوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية، ويعرف على أنه حاصل قسمة مجموع قيم المتغير الإحصائي على تكرارها.
- **الارتباط الخطي:** ونعني به وجود علاقة بين عاملين، وأن كل منهما يؤثر على الآخر أي أن التأثير متبادل إما إيجابا أو سلبا.[15]

الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة

وبغرض تقدير معلمات النموذج نستخدم نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL):

مفهوم منهجية (ARDL): تسمى أيضا باختبار تكامل الحدود (bound test of cointegration)، وهي تعالج مشكلة اختلاف درجة الإستقرارية بين السلاسل الزمنية.

شروط منهجية (ARDL): لتطبيق هذه المنهجية يجب أن تكون متغيرات الدراسة:

- المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول، أو خليط بينهما؛
- إن لا تكون المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني ؛
- عدد مشاهدات كبير جدا وذلك لان المنهجية تعتمد على تكوين فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغير المستقل.

خطوات تقدير العلاقة التكاملية بواسطة منهجية ARDL:

- اختبار استقرا ريه كل سلسلة وتحديد رتبة تكاملها بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة.
- تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC ؛
- إجراء اختبار الحدود bound test ؛
- استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل؛
- التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات الإحصائية المختلفة الخاصة بفرضيات حد الخطأ (اختبار الارتباط الذاتي بواسطة مضاعف lm، اختبار تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي)[16]

---

[14] إسماعيل محمد بن قانة، **الإحصاء الوصفي والحيوي – دروس وتطبيقات**–، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن– 2011، ص 74، 83، 84.

[15] إسماعيل محمد بن قانة، " **مرجع سبق ذكره**"، ص 139.

[16] السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990– 2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم – فرع العلوم الاقتصادي– جامعة ورقلة، ص184.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة في قياسها سنحاول في هذا المبحث معرفة إذا ما كان هناك أثر للإنفاق الحكومي على معدل التضخم.

المطلب الأول: تقديم النتائج المتواصل إليها

سنقوم في هذا المطلب بتقديم النتائج المتوصل إليها في كل من الدراسة الإحصائية والدراسة القياسية.

الفرع الأول: نتائج الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

نستخلص في هذه المرحلة بعض النتائج التي تساعدنا في فهم السلوك العام لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وذلك وبالاستعانة بالأشكال البيانية الموضحة لتطور قيم بعض المؤشرات الإحصائية لمعدل التضخم والإنفاق الحكومي لدولة الجزائر والمقدمة في الجدول أدناه، وكذلك جدول قيم معاملات الارتباطات لهذه المتغيرات فيما بينها.

1. المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

فيما يلي بعض المؤشرات الإحصائية للمتغير التابع (معدل التضخم) والمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) النتائج موضحة في الجدول أدناه (2- 1):

الجدول (2-1): المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة (معدل التضخم- الإنفاق الحكومي)

المؤشرات / متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	معامل الاختلاف
معدل التضخم (INF)	8.92	9.59	31.7	1.38	107.45
الانفاق الحكومي (G)	3430.60	2887.71	8557.2	136.5	83.88

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EXCEL

يتبيّن من بيانات الجدول (2- 1)، أن معدل التضخم يتراوح بين أقل قيمة وهي1.38 % محققة خلال سنة 2005 وأعلى قيمة وهي 31.7 % محققة خلال سنة 1992(انظر الملحق رقم). أي بمتوسط حسابي عام بلغ 8.92 % وانحراف معياري عام بلغ 9.59 % وبمعامل اختلاف قدر بـ 107.45% .

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فكان يتراوح بين أقل قيمة وهي 136.5 مليار دينار جزائري محققة 1990 وأعلى قيمة وهي 31.7 مليار (د.ج) (انظر الملحق رقم). أي بمتوسط حسابي بلغ 3430.60 مليار (د.ج) وانحراف معياري بلغ 2887.71 مليار (د.ج) ومعامل اختلاف 83.88 %.

علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

نستعمل لهذا الغرض معامل الارتباط الخطي البسيط (بيرسون). حيث يفترض بيرسون أن المتغيرين x وy كميين، وأن العلاقة بينهما هي علاقة خطية. ويُعبر هذا المعامل عن قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين (ظاهرتين) فقط، حيث العلاقة إما أن تكون طردية إذا كان هذا المعامل بإشارة موجبة، أو عكسية إذا كان بإشارة سالبة من جهة، وقوية أو ضعيفة من جهة أخرى، ويعد معامل بيرسون أفضل مقياس للارتباط بين متغيرين قد يختلفان في وحدات القياس أو في مستواهما العام، حيث معامل الارتباط محصور بين -1 و +1 أي: $-1 \leq r(x,y) \leq +1$.

بالنسبة لمتغيرتي الدراسة نفترض وجود ارتباط بينها – حسب النظرية الاقتصادية – ولاختبار مدى تحقق هذا في بيانات الدراسة نضع الفرضية التالية:

- **الفرضية الصفرية:** يوجد ارتباط بين المتغيرين
- **الفرضية البديلة:** لا يوجد ارتباط. بين المتغيرين

الجدول (2-2): معاملات الارتباط بين متغيرتي الدراسة

	INF معدل التضخم	**G الإنفاق الحكومي**
INF معدل التضخم	1	-0.0255
G الانفاق الحكومي	-0.0255	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EVIEWS.12

نلاحظ من خلال الجدول (2- 2) وجود ارتباط خطي سالب بين المتغير التابع والمتمثل في "معدل التضخم INF" والمتغير المستقل المتمثل في "الإنفاق الحكومي G".

الفرع الثاني: نتائج الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

في ما يلي نقدم النتائج المتحصل عليها

1) اختبارات الاستقرارية لتحديد درجة التكامل

تعتبر خاصية عدم الاستقرارية أهم خاصية لدراسة الاستقرارية فإذا كانت السلسلة غير مستقرة أو طريقة إرجاع السلسلة غير مستقرة خاطئة قد يؤدي إلى النمذجة الخاطئة للسلسلة ولذلك تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل في تحليل السلسلة الزمنية. ولإجراء اختبارات الاستقرارية نقوم باختبار جذر الوحدة (the unit root test of stationarity) والتي تعطينا فكرة عن صفة عدم استقراريه السلسلة (تحديدية، عشوائية) وهذا يدلنا على أحسن طريقة لكي نجعل السلسلة تستقر ومن ثم تحديد درجة استقراريتها.

لغرض دراسة اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة نحاول استخدام ثلاثة اختبارات من بين أهم اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة كالآتي:

- **اختبار ديكي فولر المطور (ADF) Augmented Dickey-Fuller**

يعتبر اختبار ديكي فولر من بين أهم الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اذ يتم تقدير عدة معادلات بفجوات زمنية مختلفة وتحديد الفجوة الزمنية المثلى وذلك بتصغير معاير المفاضلة، ولاختبار وجود جذر وحدوي نقوم بوضع الفرضيات بالشكل التالي:

- **الفرضية الصفرية:** يوجد جذر وحدة؛
- **الفرضية البديلة:** لا يوجد جذر وحدة.

نتائج الاختبار موضحة في الجدول أدناه:

الجدول (2– 3): اختبار ADF عند المستوى

At Level

		LINF	LGOV
With Cons...	t-Statistic	-1.7963	-1.3090
	Prob.	***0.3750***	***0.6098***
		n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-2.1372	0.9244
	Prob.	***0.5054***	***0.9997***
		n0	n0
With out C...	t-Statistic	-1.3817	1.2373
	Prob.	***0.1517***	***0.9406***
		n0	n0

الجدول (2– 4): اختبار ADF عند الفرق الأول

At First Difference

		d(LINF)	d(LGOV)
With Cons...	t-Statistic	-6.3013	-2.4435
	Prob.	***0.0000***	***0.1404***
		***	n0
With Cons...	t-Statistic	-6.1998	-2.8878
	Prob.	***0.0001***	***0.1821***
		***	n0
With out C...	t-Statistic	-6.2686	-2.2704
	Prob.	***0.0000***	***0.0250***
		***	**

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

- **اختبار فيليبس وبيرون (Phillips et perron test) :**

يعتبر اختبار فيليبس وبيرون اختبارا غير معلمي حيث يعتمد على النافذة الطيفية والنواة الطيفية، نتائج الاختبار يوضحها الجدول أدناه:

الجدول (2– 5): اختبار PP عند المستوى

		At Level	
		LINF	LGOV
With Cons...	t-Statistic	-1.6509	-3.9598
	Prob.	***0.4451***	***0.0049***
		n0	***
With Cons...	t-Statistic	-2.1549	-2.6907
	Prob.	***0.4961***	***0.2471***
		n0	n0
Without C...	t-Statistic	-1.3849	2.8709
	Prob.	***0.1509***	***0.9984***
		n0	n0

الجدول (2– 6) : اختبار PP عند الفرق الأول

		At First Difference	
		d(LINF)	d(LGOV)
With Cons...	t-Statistic	-6.3371	-3.9069
	Prob.	***0.0000***	***0.0058***
		***	***
With Cons...	t-Statistic	-6.2386	-4.7041
	Prob.	***0.0001***	***0.0040***
		***	***
Without C...	t-Statistic	-6.3715	-3.0394
	Prob.	***0.0000***	***0.0037***
		***	***

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

الفرع الثالث: تحديد درجة الإبطاء المثلى وتقدير نموذج ARDL الأمثل لمعدل التضخم في الجزائر

سنتناول هنا خطوات تقدير نموذج ARDL

أولا: تحديد درجة الإبطاء

بعد ضمان استقرارية السلاسل عند الفرق الأول وهذا بعد إدخال اللوغاريتم لكل من سلسلة معدل التضخم وسلسلة الإنفاق الحكومي يمكننا تقدير نموذج ARDL، نتائج أقل قيم لمعايير المفاضلة لأفضل 5 نماذج كانت موضحة كالآتي:

الجدول (2– 7) : أفضل خمس صيغ مقدرة لنموذج ARDL

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LINF
Date: 05/16/22 Time: 22:55
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
6	-13.691074	1.680820	2.112766	1.809260	0.584554	ARDL(3, 4)
20	-20.059064	1.708079	1.852061	1.750892	0.500617	ARDL(1, 0)
18	-18.168331	1.716173	1.956142	1.787528	0.526415	ARDL(1, 2)
13	-17.235767	1.721168	2.009132	1.806795	0.536979	ARDL(2, 2)
16	-16.337364	1.728694	2.064651	1.828591	0.545129	ARDL(1, 4)

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

يظهر من خلال الجدول أن الصيغة الأفضل لنموذج ARDL في تفسير معدل التضخم والتي تعطي أقل قيمة لمعايير المفاضلة وأعلى قدرة تفسيرية هي:

$$\text{INF} \sim ARDL(3;4)$$

تمثل هذه المعادلة أفضل صيغة لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL لتفسير معدل التضخم في الجزائر، وذلك باعتبار أن التضخم في الفترة t مرتبط بقيمته في الفترات السابقة، والإنفاق الحكومي في الفترات الماضية.

ثانيا: تقدير نموذج ARDL الأمثل لتفسير معدل التضخم في الجزائر

يقدم نموذج ARDL المقدر درجة الإبطاء المثلى لمعدل التضخم والإنفاق الحكومي، حيث وبعد عدة تقديرات اتضح أن النموذج الأمثل لعينة الدراسة يتمثل في الجدول أدناه:

الجدول (2– 8) : تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LINF
Method: ARDL
Date: 05/16/22 Time: 11:11
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LGOV
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LINF(-1)	0.333940	0.209089	1.597117	0.1276
LINF(-2)	0.009083	0.239539	0.037920	0.9702
LINF(-3)	0.339024	0.204057	1.661420	0.1139
LGOV	1.248399	1.034892	1.206308	0.2433
LGOV(-1)	1.445828	1.400028	1.032714	0.3154
LGOV(-2)	-1.220638	1.252480	-0.974577	0.3427
LGOV(-3)	0.114007	1.162557	0.098066	0.9230
LGOV(-4)	-1.282753	0.802420	-1.598606	0.1273
C	-2.763152	1.557527	-1.774064	0.0930
R-squared	0.712383	Mean dependent var		1.508463
Adjusted R-squared	0.584554	S.D. dependent var		0.763434
S.E. of regression	0.492073	Akaike info criterion		1.680820
Sum squared resid	4.358437	Schwarz criterion		2.112766
Log likelihood	-13.69107	Hannan-Quinn criter.		1.809260
F-statistic	5.572916	Durbin-Watson stat		2.186723
Prob(F-statistic)	0.001211			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

الفرع الرابع: اختبار الحدود Bound test

للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأمد نقوم باختبار الحدود bound test، لكن قبل ذلك يجب التأكد من أنا لنموذج خال من مشاكل التقدير المتعلقة باختلال الفرضيات الكلاسيكية للأخطاء في تقدير نموذج ARDL النتائج يوضحها الجدول (2- 9)، (2- 10) و (2- 11) أدناه:

أولا: تشخيص البواقي

ليكون نموذج ARDL المقدر صالح لاختبار التكامل المشترك لابد من التحقق من الفرضيات الأخطاء (عدم وجود ارتباط ذاتي، تجانس التباين والتوزيع الطبيعي).

1. اختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي (Breusch- -Godfrey test)

نستخدم لاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي اختبار Breusch -Godfrey الذي يعتمد على إحصائية مضاعف لاغرانج LM أو إحصائية فيشر، وللتأكد من ذلك نضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية: عدم وجود ارتباط ذاتي؛
- الفرضية البديلة: وجود ارتباط ذاتي.

النتائج يوضحها الجدول (2- 9) أدناه:

الجدول (2_ 9) نتائج اختبار Godfrey- Breusch للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.635082	Prob. F(2,16)	0.5427
Obs*R-squared	1.985762	Prob. Chi-Square(2)	0.3705

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

2. اختبار فرضية تجانس الأخطاء (ARCH test)

نستعمل لهذا الغرض اختبار ARCH في اختبار فرضية ثبات تباين الأخطاء المقدرة(Heteroskedasticity)، نضع فرضيات الاختبار كالآتي:

- الفرضية الصفرية: ثبات تباين الأخطاء؛
- الفرضية البديلة: عدم ثبات التباين.

نتائج هذا الاختبار يوضحها الجدول (2- 10) التالي:

الجدول (2– 10): نتائج اختبار ARCH لتجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.142912	Prob. F(8,18)	0.0855
Obs*R-squared	13.17091	Prob. Chi-Square(8)	0.1061
Scaled explained SS	4.141648	Prob. Chi-Square(8)	0.8441

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

3. التوزيع الطبيعي للأخطاء

نستعمل لاختبار أن الأخطاء تتوزع طبيعيا اختبار Jarque-Bera حيث نضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية: الأخطاء تتوزع طبيعيا؛
- الفرضية البديلة: الأخطاء لا تتوزع طبيعيا.

نتائج هذا الاختبار يوضحها الشكل (2- 1) التالي:

الشكل (2– 1) مقاييس الشكل المقدرة لسلسلة البواقي

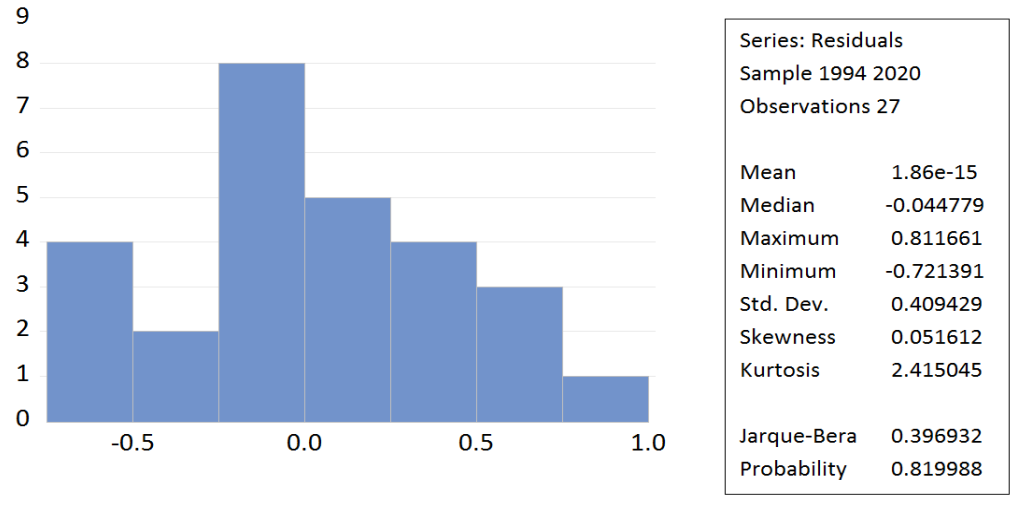

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

ثانيا: اختبار الحدود Bound test

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل نستعين باختبار Bound test، والذي يستعين بإحصائية فيشر ومقارنته بالحدود الحرجة critical bounds المقترحة:

-الحد الأدنى(LCB) Lower Critical Bound: الذي يفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)؛

-الحد الأعلى (UCB) Upper Critical Bound: الذي يفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1).

ويتم اختبار الفرضية الصفرية من خلال معرفة أين تقع إحصائية فيشر من بين المجالات الثلاثة.

الجدول (2– 11) : اختبار الحدود bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.826898	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
		Finite Sample: n=35		
Actual Sample Size	27			
		10%	4.225	5.05
		5%	5.29	6.175
		1%	7.87	8.96
		Finite Sample: n=30		
		10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

الفرع الخامس: تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة تصحيح الاختلالات في معدل التضخم في الأجلين

يعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM من انجع النماذج لتمثيل العلاقة التوازنية طويلة المدى مع العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث يساعدنا على نمذجة التعديلات التي تقودنا إلى حالة التوازن في الأجل الطويل والتي اثبتها اختبار الحدود.

1. العلاقة التوازنية لمعدل التضخم في الأجل الطويل

الجدول (2-12): تقدير علاقة معدل التضخم في الأجل الطويل

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV	0.958769	0.844080	1.135874	0.2709
EC = LINF - (0.9588*LGOV)				

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعدل التضخم

نقوم في هذه المرحلة بنمذجة معدل التضخم بدلالة الإنفاق الحكومي في معادلة واحدة تجمع بين تفسير الأثر الديناميكي على الأجل القصير، وآلية تصحيح الخطأ الذي يمكن أن يقع في هذا الأجل بعد فترة واحدة لبلوغ القيمة التوازنية لمعدل التضخم في الأجل الطويل، يمكننا القيام بذلك بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ والنتائج يوضحها الجدول التالي:

الجدول (2- 13): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LINF) Selected Model: ARDL(3, 4) Case 3: Unrestricted Constant and No Trend Date: 05/17/22 Time: 02:18 Sample: 1990 2020 Included observations: 27				
ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.763152	0.708673	-3.899051	0.0011
D(LINF(-1))	-0.348107	0.176807	-1.968857	0.0646
D(LINF(-2))	-0.339024	0.185257	-1.830021	0.0839
D(LGOV)	1.248399	0.900627	1.386145	0.1826
D(LGOV(-1))	2.389384	1.002931	2.382400	0.0284
D(LGOV(-2))	1.168746	0.802707	1.456007	0.1626
D(LGOV(-3))	1.282753	0.772774	1.659934	0.1142
CointEq(-1)*	-0.317953	0.090654	-3.507311	0.0025
R-squared	0.514265	Mean dependent var		-0.093668
Adjusted R-squared	0.335310	S.D. dependent var		0.587461
S.E. of regression	0.478948	Akaike info criterion		1.606746
Sum squared resid	4.358437	Schwarz criterion		1.990698
Log likelihood	-13.69107	Hannan-Quinn criter.		1.720915
F-statistic	2.873710	Durbin-Watson stat		2.186723
Prob(F-statistic)	0.031721			

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

الاختبارات البعدية:

الشكل (2- 2): المجموع التراكمي للبواقي الخاصة بالنموذج

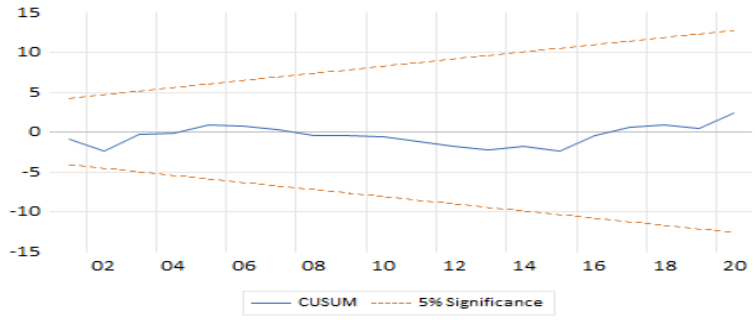

المصدر: مستخرج برمجية EVIEWS.12

نلاحظ من خلال الشكل أن النموذج القياسي الذي يقدر معدل التضخم بدلالة الإنفاق الحكومي مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية وبالتالي فهو صالح للتفسير الاقتصادي.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

سنناقش النتائج المتحصل عليها وحدة تلوى الأخرى

الفرع الأول: تحليل اختبارات الكشف عن جذور الوحدة

✓ **تحليل نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) Augmented Dickey-Fuller**

نلاحظ من خلال الجدول (2- 3) والجدول (2- 4) ما يلي:

أولا: عند المستوى

- وجود جذر وحدة في كل المعادلات (بوجود ثابت، بوجود اتجاه عام وثابت وبعدم وجود ثابت واتجاه عام)، حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من 0.05 لكل من المتغير التابع معدل التضخم والمتغير المستقل الإنفاق الحكومي، وعليه فإننا نقبل فرضية عدم الاستقرارية في كل السلاسل عند المستوى.

ثانيا: عند الفرق الأول

- بالنسبة للمتغير المستقل: عدم وجود جذر وحدة في كل المعادلات (بوجود ثابت، بوجود اتجاه عام وثابت وبعدم وجود ثابت واتجاه عام)، حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من 0.05، وعليه فان سلسلة الإنفاق الحكومي مستقرة عند الفرق الأول.
- بالنسبة للمتغير التابع: وجود جذر وحدة في المعادلة الأولى والثانية، وعدم وجود جذر وحدة في المعادلة الثالثة وهذا عند مستوى معنوية 0.05.

✓ **تحليل نتائج اختبار فيليبس وبيرون (Phillips et perron test) :**

نلاحظ من خلال الجدول (2- 5) والجدول (2- 6) ما يلي:

أولا: عند المستوى

- بالنسبة للمتغير التابع وجود جذر وحدة في كل المعادلات (بوجود ثابت، بوجود اتجاه عام وثابت وبعدم وجود ثابت واتجاه عام)، حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من 0.05 وعليه فإننا نقبل فرضية عدم الاستقرارية في سلسلة معدل التضخم عند المستوى.
- بالنسبة للمتغير المستقل عدم وجود جذر وحدة في حالة وجود الثابت حيث أن القيمة الاحتمالية كانت دالة عند مستوى معنوية 0.01. لكن يوجد جذر وحدة في باقي المعادلتين.

ثانيا: عند الفرق الأول

- بالنسبة للمتغير المستقل: عدم وجود جذر وحدة في كل المعادلات (بوجود ثابت، بوجود اتجاه عام وثابت وبعدم وجود ثابت واتجاه عام)، حيث أن القيمة الاحتمالية كانت معنوية من 0.01، وعليه فإننا سلسلة الانفاق الحكومي مستقرة عند الفرق الأول.
- بالنسبة للمتغير التابع: عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 0.01، وذلك عند كل المعادلات. وعليه يمكن القول إن سلسلة معدل التضخم مستقرة عند الفرق الأول.

نتيجة: نستنتج أن اختبار فيليبس وبيرون يستوفي شرط استقرارية السلاسل عند الفرق الأول وعليه يمكننا أن نعتمد على نتائج اختبار فيليبس وبيرون.

الفرع الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية

✓ **تحليل نتائج تقدير نموذج ARDL**

نلاحظ من خلال الجدول (2- 8) أن درجة الإبطاء المثلي كانت 3 تأخيرات للمتغير التابع والمتمثل في "معدل التضخم" 4 تأخيرات للمتغير المستقل والمتمثل في "الإنفاق الحكومي".

نتائج التقدير كانت لأحسن نموذج مفسر لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة لتفسير معدل التضخم في الجزائر، وذلك باعتبار أن التضخم في الفترة t مرتبط بقيمته في الفترات السابقة، والإنفاق الحكومي في الفترات الماضية.

ويبين النموذج أن معدل التضخم في الفترة t يرتبط عكسيا مع الإنفاق الحكومي في الفترات السابقة.

الفرع الثالث: تحليل نتائج المشاكل القياسية

أولا: المشاكل القياسية

- ✓ **تحليل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء**

من خلال نتائج الجدول (2- 9) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكل من إحصائيتي فيشر ومضاعف لاغرانج بلغتا 0.54 ، 0.37 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها عدم وجو ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- ✓ **تحليل نتائج اختبار تجانس التباين للأخطاء**

من خلال نتائج الجدول (2- 10) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكل من إحصائيتي فيشر ومضاعف لاغرانج بلغتا 0.08، 0.10 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها ثبات تباين الأخطاء المقدرة.

- ✓ **تحليل نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء**

من خلال نتائج الشكل (2- 1) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أكبر من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي أن الأخطاء تتوزع طبيعيا.

نتيجة: من خلال اختبارات مشاكل التقدير اتضح أن النموذج المقدر لا يعاني من أي مشاكل وأنه نموذج أمثل لاستخدامه في الكشف عن وجو العلاقة التوازنية طويلة الأمد.

ثانيا: تحليل نتائج اختبار الحدود

من خلال نتائج الجدول (2- 11) نلاحظ أن إحصائية فيشر بلغت 5.82 عندما تكون عدد المشاهدات 30 مشاهدة وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى I(1) عند مستوى معنوية 10% أما عند مستويات المعنوية الأخرى فكانت أقل من الحد الأعلى I(1) وهي حالة الشك، لكن النتائج كافية لرفض الفرضية الصفرية التي مفادها عدم وجود تكامل مشترك.
وعليه فان اختبار الحدود يؤكد لنا فكرة ارتباط معدل التضخم بالإنفاق الحكومي في الأجل الطويل مع العلاقة الديناميكية في الأجل القصير بين هاتين المتغيرتين، حيث يمكن تقدير هذه العلاقة والوصول إليها في الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ فيما يلي.

الفرع الرابع: تحليل نتائج تقدير العلاقة التوازنية للأجلين

- ✓ **تحليل نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل**

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (2- 12) ما يلي:

- يرتبط معدل التضخم عكسيا مع الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، بحيث عندما يزداد الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ينخفض معدل التضخم بـ0.95%

- لا توجد دلالة إحصائية لمعامل الإنفاق الحكومي عند مستوى معنوية 0.05.

✓ **تحليل نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصير الأجل**

من خلال نتائج الجدول (2- 13) نلاحظ ما يلي:

- توجد دلالة إحصائية للثابت C؛
- توجد دلالة إحصائية للعلاقة الدينامكية لمعامل (D(LGOV(-1))، وهذا عند مستوى معنوي 0.05. حيث أن معدل التضخم يرتبط طرديا مع الإنفاق الحكومي قبل سنة.
- لمعامل التحديد يفسر لنا 51 % من النموذج المقدر.
- توجد معنوية كلية للنموذج حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.
- توجد دلالة إحصائية لمعامل تصحيح الخطأ، حيث أنه بمعامل سالب.

خلاصة الفصل:

يتبين من نتائج التحليل الإحصائي والقياسي ما يلي:

- تشير نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والإنفاق الحكومي.
- تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم لنفس السنة غير معنوي، ويفسر هذا بأن أثر زيادة الإنفاق على معدل التضخم لا يظهر في السنة الأولى.
- التغير في الإنفاق الكلي يتسبب في التغيير في معدل التضخم السنوي في الجزائر وهذا راجع إلى النظم السياسية المتبعة في البلاد.

الخاتمة العامة

لقد حاولنا في دراستنا هذه عرض أهم المواضيع الحالية التي تغلغلت في سياق حياتنا اليومية وأصبح لها تأثير كبير على حالة الأفراد والاقتصاد حيث احتل الإنفاق الحكومي أهمية خاصة في الدراسات المالية وذلك لأنه يعتبر الأداة الرئيسية التي تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها المرسومة والتي تسعى بواسطتها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة بما يتميز به هذا الأخير بحتمية تعرضه للتقلبات بين حالات الانتعاش والرواج من جهة وحالات الانكماش والركود من جهة ثانية والتي من شأنها أن تجلب معها أزمات من التضخم ومالها من تأثير سلبي على الاقتصاد وقد اختلف الاقتصاديون حول الأسباب المؤدية لحدوثه، حيث ترجع المدرسة التقليدية سبب حدوثه إلى التغيرات الحاصلة بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح، في حين ترى المدرسة الكينزية أن الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي هو السبب في حدوثه، أما النظرية المعاصرة فتقول أن سبب حدوث التضخم راجع إلى زيادة كمية النقود مع ثبات حجم الناتج الحقيقي، كما يعتبر الإفراط في حجم الإنفاق الحكومي من الأسباب المؤدية إلى حدوث التضخم وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه إبراز الأثر الذي تركته سياسة الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وهذا من خلال تقنيات الاقتصاد القياسي .

أولا : نتائج دراسة

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر

قبول الفرضية الأولى وهذا ما أظهرته نتائج اختبار الحدود لعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

الفرضية الثانية :

- ما مدى فعالية نموذج ARDL في قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم؟

قبول الفرضية الثانية حيث أنه كان لنموذج ARDL فعالية جيدة في قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم وهذا ما أثبتته النتائج لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع المتمثل في معدل التضخم والمتغير المستقل المتمثل في الانفاق الحكومي.

الفرضية الثالثة:

- يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل طردي على معدل التضخم في الجزائر.

رفض هذه الفرضية حيث كان معامل الارتباط بين المتغيرتين ذو قيمة سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم، بحيث كلما يزداد الإنفاق الحكومي نخفض معدل التضخم وهذا ما يتوافق النظرية الاقتصادية.

ثانيا : الاقتراحات وتوصيات

– توجيه الإنفاق الحكومي إلى المشاريع الاستثمارية المربحة.

– ضرورة ترشيد في حجم الإنفاق العام بصورة عامة، يتم ذلك من خلال التقليل من حجم النفقات غير ضرورية.

– إتاحة البيانات الصحيحة أمام الباحثين وتوفير قيم حقيقية.

– ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية فيما يخص مختلف الظواهرالاقتصادية، وذلك بإنشاء مخابر خاصة بها وأخذ نتائجها بمحمل الجد، وذلك لكي لا تبقى حبرا على الورق .

ثالثا:آفاق دراسة

بعد جملة النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة في هذه الدراسة تثار لنا تساؤلات أخرى لها علاقة بالموضوع المدروس والتي لم يسمح لنا إطار الدراسة بشيء من التفصيل وكذا ضيق الوقت والتي يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية ويمكن التطرق لبعضها فيما يلي:

– اقتراح نموذج عام للمسار التضخمي يشمل جميع المتغيرات الكمية والنقدية والغير النقدية المحددة للظاهرة في الجزائر وهذا من شأنه أن يبين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في تأثيرها على التضخم.

– أثر الإنفاق الاستثماري والجاري على معدلات التضخم.

– أثر الإصدار النقدي على الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم .

المراجع

✓ **المراجع باللغة العربية**

- **الكتب**

1. إسماعيل محمد بن قانة، **الإحصاء الوصفي والحيوي – دروس وتطبيقات–**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن– 2011.
2. حسام علي داوود: مباد الاقتصاد الكلي، المجلد 03، عمان الأردن دار المسيرة للنسر و التوزيع، 2013.
3. عبد المطلب ، عبد الحميد: السياسة النقدية و استقلالية البك المركزي ، الطبعة الأولى، دار الجامعية ، الإسكندرية، 2013.
4. كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حماة، 2016.
5. ناشد سوزي عدلي: أساسيات المالية، المجلد: 01، بيروت لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

- **المقالات**

6. د. دعمي الحاج، د. عوينان عبد القادر: أثر سياسة الإنفاق العام على معدل التضخم حالة الجزائر 1990 – 2017، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد: 06، العدد: 01، 2021.
7. د. سارة برحومة, رابح بلعباس: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا "2000-2016" مجلة الباحث، 3613-1112، 2019 .
8. علي العمري، عز الدين وادي: نمذجة قياسية لمحددات التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة في الجزائر خلال الفترة "1990-2018" ، المجلد:08، العدد: 02، 2020.

- **الرسائل والأطروحات**

9. مدحت أبو النصر، **قواعد ومراحل البحث العلمي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
10. جرادي ستي، ميموني نادية: أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة " 1970-2019 "، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2020-2021.
11. السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990–2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم – فرع العلوم الاقتصادي– جامعة ورقلة.

✓ **المراجع باللغة الأجنبية**

12. Frank, R. H, Bernanke, B. S. Principles of economic (ed, 3),New York: McGraw-Hill,2007.
13. Slavin, S, L, economic (ed, 6) ,New York: McGraw-Hill,2002.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	**IV**
شكر وتقدير	**V**
الملخص	**VI**
قائمة المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**VIII**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم	
تمهيد	1
المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتضخم	2
المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي والتضخم	2
أولا: الإنفاق الحكومي:	2
ثانيا:التضخـــم:	3
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي والتضخم والعلاقة بينهما	4
الفرع الأول: النظريات المفسرة الإنفاق الحكومي:	4
أولا: النظرية التقليدية:	4
ثانيا:النظرية الكينزية	5
الفرع الثاني:النظريات المفسرة للتضخم :	5
أولا:النظرية الكلاسيكية في التضخم:	6
ثانيا: النظرية الكينزية:	6
ثالثا: النظرية النقدية:	6
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	7
المطلب الأول: الدراسات السابقة	7
أولا: الدراسات السابقة بالعربية:	7
ثانيا: الدراسات السابقة بالأجنبية	8
المطلب الثاني: الدراسة الحالية	8
أولا: مساهمة الدراسة الحالية	8
ثانيا: الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	9
خلاصة	11

الفصل الثاني: دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر	
تمهيد	13
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	14
المطلب الأول: الطريقة المعتمد عليها في الدراسة	14
الفرع الأول: المنهجية المتبعة	14
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها	14
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة	14
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	15
الفرع الأول: المقاييس الإحصائية	15
الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة	15
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	16
المطلب الأول: تقديم النتائج المتواصل إليها	16
الفرع الأول: نتائج الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	16
الفرع الثاني: نتائج الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة	18
الفرع الثالث: تحديد درجة الإبطاء المثلى وتقدير نموذج ARDL الأمثل لمعدل التضخم في الجزائر	19
الفرع الرابع: اختبار الحدود Bound test	21
الفرع الخامس: تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة تصحيح الاختلالات في معدل التضخم في الأجلين	23
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	25
الفرع الأول: تحليل اختبارات الكشف عن جذور الوحدة	25
الفرع الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية	26
الفرع الثالث: تحليل نتائج المشاكل القياسية	27
الفرع الرابع: تحليل نتائج تقدير العلاقة التوازنية للأجلين	28
خلاصة	29
خاتمة	31
المراجع	35
الفهرس	37